



الدورة الخامسة والخمسون
البند ٩ من جدول الأعمال
المناقشة العامة

رسالة مؤرخة ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من القائم
بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومي، أود أن أوجه انتباهكم إلى البيان الذي أدلى به وزير خارجية جمهورية ألبانيا في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ أثناء الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وهذا البيان بجوهره وفحواه، وكذلك بما كرسه من اهتمام بالتطورات الحاصلة في بلد مجاور على نحو مخالف للعرف القائم والمرعي من قبل الجميع والذي يلتزم وزراء الخارجية عادة بموجبه بالكلام عن منجزات بلدانهم، يوضح إصرار جمهورية ألبانيا على سياستها القائمة على التدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وممارسة ولاية أبوية في علاقاتها مع الأقلية العرقية الألبانية في بلدي والتعلق بأطماع إقليمية في أجزاء منها. وتستند هذه السياسة إلى المفهوم الذي يهدف إلى قيام "ألبانيا الكبرى" على المدى الطويل والذي يعمل الساسة الألبان على تحقيقه من الناحية العملية بالرغم من نفيهم ذلك علنا.

وتعود أطماع ألبانيا الإقليمية في أجزاء من بلدي إلى عهد قديم. فهي مغلقة في التاريخ. وليس اعتراف البرلمان الألباني بـ "جمهورية كوسوفو" الوهمية عام ١٩٩١ إلا برهانا ساطعا وحديثا نسبيا على هذه الأطماع. وينسجم الاعتراف بـ "حكومة" هاشم ثاشي، قائد المجموعة الإرهابية المسماة جيش تحرير كوسوفو، عام ١٩٩١ مع التوجه السياسي نفسه.

وقد حددت هذه السياسة المتمثلة في الدعم العلي للترعة الانفصالية لدى الطائفة الألبانية وأعمالها الإرهابية في كوسوفو وميتوهيا، المقاطعة التي تتمتع بالحكم الذاتي في جمهورية صربيا التأسيسية اليوغوسلافية، وافتعال الحوادث على الحدود، وتهديد وحدة أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بأشكال مختلفة، الدور الذي قامت به ألبانيا في العدوان الذي شنته منظمة حلف شمال الأطلسي على بلدي السنة الماضية. ونظرا لاقتران ألبانيا بأن هذا العدوان سيؤدي إلى انفصال كوسوفو وميتوهيا، فقد وضعت بنيتها العسكرية الأساسية تحت تصرف المعتدين وانحازت إليهم عندما قامت القوات العسكرية الألبانية بالهجوم على منطقة جبل باستريك على الحدود مع يوغوسلافيا في ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩ كأحد أطراف العدوان الثلاثي الذي شنته منظمة حلف شمال الأطلسي وجيش تحرير كوسوفو وجمهورية ألبانيا.

وأتاح انتشار الوجودين الأمني والمدني الدوليين الفرصة لألبانيا لتعزيز أهدافها التوسعية. فقد كثفت حملتها وفتحت لهذا الغرض "مكتب اتصال" في كوسوفو وميتوهيا مستفيدة من النظام المتعلق بفتح مثل هذه المكاتب في هذه المقاطعة الصربية. وقد أقيم هذا المكتب بفضل الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة إدارة الأمم المتحدة في كوسوفو في مخالفة صريحة لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وسمحت ألبانيا أيضا لـ "جمهورية كوسوفو" بفتح مكاتبين تمثيليين في تيرانا. وقام كبار المسؤولين في جمهورية ألبانيا، بمن فيهم رئيس الجمهورية ووزير الخارجية، بزيارة كوسوفو وميتوهيا دون موافقة السلطات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وعلمها المسبق. وكما جاء على لسان الرئيس الألباني فإن للزيارة التي قام بها في شهر أيار/مايو الماضي مغزاهما التاريخي، وكان الهدف منها توطيد التعاون بين ألبانيا وتلك المقاطعة الصربية.

واتخذت ألبانيا عددا من الخطوات العملية لتدعيم سياستها التوسعية. فقد فتحت حدودها مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مما أدى إلى تدفق الآلاف من رعاياها إلى كوسوفو وميتوهيا وسمح لإرهابيي جيش تحرير كوسوفو وفئات ألبانية مسلحة أخرى بعبور الحدود في الاتجاهين دون اعتراض. وغني عن القول إنه كان لهذا التدفق البشري وما تتسم به السياسات التي يتبعها الوجودان الدوليان من أوجه قصور، إلى جانب الإرهاب والعنف اللذين يمارسهما جيش تحرير كوسوفو، أثر هائل على الحالة الديمغرافية الحالية في تلك المقاطعة الصربية التي تتسم بالتطهير العرقي الذي يمارس ضد الصرب وسائر الفئات العرقية غير الألبانية وبتزوحهم بأعداد كثيفة. وأكد مصدر مستقل، وهو السيد كار بيلت، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البلقان، خطورة الوضع، إذ ذكر في "رسائله الأسبوعية" في شهر حزيران/يونيه الماضي أن حوالي ٢٠٠.٠٠٠ شخص من غير الألبان، غالبيتهم من الصرب،

قد أرغموا على مغادرة كوسوفو وميتوهيا منذ انتشار القوة الأمنية الدولية في كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وأشار أيضا إلى توتر الحالة وتدهورها نظرا لتصاعد أعمال العنف التي يشكل الصرب ضحاياها الرئيسيين.

ويُقصد من "القلق" الذي أبداه وزير خارجية ألبانيا في بيانه بشأن الاستقرار الداخلي لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تحويل أنظار المجتمع الدولي عن الفوضى وانعدام سلطة القانون في بلده الممثلين في ثورة الشعب التي اندلعت عام ١٩٩٧، وانهيار النظام السياسي في جمهورية ألبانيا بأكمله الذي نجم عن ذلك. وبالرغم من الانتخابات التي أجريت نتيجة للضغط الدولي والتغييرات التي شهدتها النظام في جمهورية ألبانيا ثلاث مرات متعاقبة، لم يستعد هذا البلد الأمن والنظام والاستقرار، ولا يزال يتمزق نظرا للمشاكل الاجتماعية الخطيرة التي يعاني منها. وعلاوة على ذلك، أصبحت ألبانيا مرتعا للجريمة الدولية المنظمة ومحطة انتقال لعناصر جيش تحرير كوسوفو وإرهابيين دوليين آخرين قبل توجيههم إلى كوسوفو وميتوهيا، وممرا للاتجار غير المشروع بالمخدرات، وتهريب الأسلحة والسيارات المسروقة، والرقيق الأبيض وبيع القاصرات.

وتشكل سياسة ألبانيا التوسعية وانزلاقها المستمر في الفوضى والتخلف الاقتصادي وصمة سوداء ومصدرا دائما لعدم الاستقرار وتهديدا للسلام في منطقة البلقان. ولا تتأثر جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بالعواقب وحدها فحسب، ولكن يتأثر أيضا العديد من البلدان الأخرى في المنطقة وخارجها. ولذا، فإن تجاهل وزير خارجية جمهورية ألبانيا في البيان الذي أدلى به أمام الجمعية العامة للمشاكل التي يعاني منها بلده ليس فقط صورة شاذة للافتقار إلى آداب السلوك فحسب، ولكنه أيضا محاولة متعمدة للتغطية على هذه المشاكل وإلقاء اللوم على الآخرين بسبب استمرارها.

وسأغدو ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٩ من جدول الأعمال.

(توقيع) فلاديسلاف يوفانوفيتش

القائم بالأعمال المؤقت